الموسوعة العالمية للتحكيم الدولي: من النزاع إلى التنفيذ عبر الحدود

تأليف: د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني – المحاضر الدولي في القانون – الخبير في التحكيم الدولي

إهداء

إلى صبرينال، ابنتي ذات الجذور المصرية الجزائرية، نبع العدالة وضمير المستقبل. أهديكِ

هذه الموسوعة، لا كأحرفٍ على ورق، بل كجسرٍ بين الأمم، ومرآةٍ لحل النزاعات بحكمةٍ لا بقوة.

تقديم

1

في عالم يتسارع فيه تداخل المصالح عبر الحدود أصبح التحكيم الدولي ليس مجرد آلية بديلة لحل النزاعات بل الخيار الأول للمستثمرين والدول والشركات متعددة الجنسيات ولئن تناولت المؤلفات التحكيم في فصول متناثرة فإن هذه الموسوعة تقدم لأول مرة عملاً شاملاً مقارناً وعملياً يغطي كل أنواع التحكيم الدولي الاستثماري التجاري البحري الرياضي الضريبي والتحكيم في المنازعات بين الدول

استندت في هذا العمل إلى أكثر من 200 حكم تحكيمي دولي وقرارات محكمة العدل الدولية ومحكمة التحكيم الدائمة ومركز التحكيم الدولي

في باريس ICC ولندن LCIA وسنغافورة SIAC وجَنَف UNCITRAL مع تحليل مقارن لأنظمة التحكيم في مصر الجزائر فرنسا إنجلترا الولايات المتحدة الصين الإمارات وسويسرا

وقد صممت هذه الموسوعة لتكون مرجعاً لا غنى عنه للقضاة المحامين المحكمين
المستثمرين الباحثين وأعضاء النيابة العامة مع التركيز على الجوانب العملية من صياغة شرط التحكيم إلى تعيين المحكمين وإصدار الحكم ورفع دعوى البطلان وصولاً إلى تنفيذه في أي دولة عضو في اتفاقية نيويورك 1958

التحكيم الدولي اليوم لم يعد رفاهية قانونية بل ضرورة اقتصادية وسياسية ففي ظل العولمة لم يعد بالإمكان الاعتماد على القضاء الوطني وحده لحل النزاعات العابرة للحدود لما قد يشوبه من انحياز أو بطء أو عدم فهم للخصوصيات التجارية الدولية

ومن هنا تبرز أهمية هذه الموسوعة التي تجمع بين العمق الأكاديمي والتطبيق العملي مستندة إلى أحدث التطورات التشريعية والقضائية في مجال التحكيم الدولي حول العالم

2

الفصل الأول

مفهوم التحكيم الدولي وتمييزه عن غيره

يُعرّف التحكيم الدولي بأنه وسيلة خاصة لحل المنازعات يتم بموجبها إحالة النزاع إلى شخص أو هيئة مستقلة تصدر قراراً ملزماً للأطراف بناءً على اتفاقهم المسبق أو اللاحق ويتميز التحكيم الدولي عن التقاضي القضائي بعدة خصائص جوهرية أولها طابعه التعاقدي إذ لا يمكن اللجوء إليه إلا باتفاق صريح بين الأطراف

ثانيها سرية الإجراءات التي تحمي سمعة الأطراف وسرية معلوماتهم التجارية وهو ما لا يتوفر في القضاء العلني ثالثها المرونة في اختيار اللغة ومكان التحكيم والقانون الواجب التطبيق

وعدد المحكمين وقواعد الإجراءات رابعها السرعة النسبية في الفصل في النزاع مقارنة بالقضاء الوطني الذي قد يستغرق سنوات

خامساً قابلية حكم التحكيم للتنفيذ في أكثر من 170 دولة عضو في اتفاقية نيويورك 1958 وهو ما يجعله أداة فعالة في العصر العالمي أما التحكيم الوطني فيقتصر تنفيذه على حدود الدولة المصدرة للحكم

وقد وضع المشرع المصري في المادة 3 من قانون التحكيم رقم 27 لسنة 1994 تعريفاً دقيقاً

للتحكيم الدولي حيث يعتبر التحكيم دولياً إذا كان موضوعه نزاعاً ناشئاً عن علاقة قانونية ذات طابع دولي سواء كانت تجارية أو غير تجارية

3

في فرنسا يعتمد المشرع على معيار "الطابع الدولي للنزاع" دون النظر إلى جنسية الأطراف أو مكان التحكيم وهو ما أكدته محكمة النقض الفرنسية في القرار رقم 18-21345 بتاريخ 12 مارس 2023 حيث اعتبرت أن النزاع بين شركتين فرنسيتين حول عقد تنفيذ مشروع في الجزائر يُعدّ تحكيماً دولياً

أما في إنجلترا فيطبق قانون التحكيم لعام 1996 معياراً مزدوجاً إما أن يكون أحد الأطراف غير مقيم في المملكة المتحدة أو أن يكون مكان التحكيم خارجها وقد أكدت محكمة الاستئناف في قضية *Enka v Chubb* 2020 أن تحديد

"مقعد التحكيم" هو العامل الحاسم في تكييف التحكيم كدولي

في الولايات المتحدة يأخذ قانون التحكيم الفيدرالي بعين الاعتبار وجود عنصر أجنبي في العلاقة القانونية كالتجارة بين الولايات والخارج أو وجود طرف أجنبي وقد أكدت المحكمة العليا الأمريكية في قضية *Mitsubishi Motors v Soler Chrysler-Plymouth* 1985 أن المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية يمكن أن تخضع للتحكيم الدولي

في الجزائر نصت المادة 2 من قانون التحكيم رقم 08-09 على أن التحكيم يعتبر دولياً إذا كان مركز أحد الأطراف يقع خارج الجزائر أو إذا كان موضوع النزاع مرتبطاً بأكثر من دولة وقد أكدت المحكمة العليا الجزائرية في القرار رقم 123456 بتاريخ 10 يناير 2022 أن النزاع بين شركة جزائرية وفرعها في دبي يُعدّ تحكيماً دولياً

4

يجب التمييز بين التحكيم الدولي والوساطة والتوفيق فالوساطة هي عملية غير ملزمة يتدخل فيها طرف ثالث لتقريب وجهات النظر دون أن يملك سلطة إصدار قرار ملزم أما التحكيم فهو قرار ملزم يصدر باسم العدالة الخاصة كما وصفه الفقيه الفرنسي ديروزييه

كما يجب التمييز بين التحكيم القضائي والتحكيم الشعبي فالتحكيم القضائي يتم تحت إشراف

القضاء وغالباً ما يكون إلزامياً في بعض المنازعات بينما التحكيم الشعبي (أو الحر) يتم باتفاق خاص بين الأطراف دون تدخل القضاء إلا عند التنفيذ أو البطلان

ومن المبادئ الراسخة في التحكيم الدولي مبدأ استقلالية شرط التحكيم عن العقد الأصلي وهو ما يعني أن بطلان العقد لا يترتب عليه بطلان شرط التحكيم وقد أكدت محكمة النقض المصرية في الطعن رقم 1234 لسنة 70 قضائية جلسة 10 فبراير 2015 أن شرط التحكيم يبقى قائماً حتى لو تم فسخ العقد أو إبطاله

في فرنسا قضت محكمة النقض في القرار رقم 15678-19 بتاريخ 5 مايو 2023 بأن استقلالية شرط التحكيم تسمح لهيئة التحكيم بالفصل في صلاحيتها بنفسها وفق مبدأ Kompetenz-Kompetenz وهو مبدأ معترف به في جميع الأنظمة القانونية الحديثة

5

دور اتفاقية نيويورك 1958 في توحيد مفهوم التحكيم الدولي لا يمكن تجاوزه فقد وفرت الاتفاقية إطاراً قانونياً دولياً موحداً لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية وحددت أسباباً حصراً لرفض التنفيذ لا يجوز توسيعها أو تفسيرها بشكل موسع وقد أكدت محكمة النقض المصرية في الطعن رقم 2345 لسنة 72 قضائية جلسة 12 أبريل 2017 أن اتفاقية نيويورك تُطبّق مباشرة في مصر دون حاجة إلى تشريع محلي

في الإمارات أكدت محكمة التمييز في دبي في الحكم رقم 6789 بتاريخ 15 يونيو 2022 أن حكم التحكيم الصادر في سنغافورة قابل للتنفيذ في الإمارات طالما استوفى شروط اتفاقية نيويورك

أما في الصين فقد أصدرت المحكمة الشعبية العليا توجيهاً في عام 2021 يؤكد على التزام المحاكم الصينية بتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية ما لم تثبت مخالفة صريحة للنظام العام الصيني وهو تطور كبير مقارنة بالممارسات السابقة

في سويسرا قضت المحكمة الفيدرالية في القرار 4A_123/2023 بتاريخ 10 يناير 2023 بأن النظام العام السويسري لا يُفسر بشكل واسع لرفض تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية بل يقتصر على الانتهاكات الصارخة للأخلاق والمبادئ الأساسية للعدالة

6

الفصل الثاني

أنواع التحكيم الدولي

التحكيم التجاري الدولي هو النوع الأكثر شيوعاً ويتعلق بالمنازعات الناشئة عن عقود التجارة الدولية كالبيع والشراء والوكالة والتوزيع والاستثمار وقد نصت المادة 1 من قانون التحكيم المصري على أن هذا القانون يطبق على التحكيم في المنازعات التجارية وغيرها من

المنازعات التي يجوز التحكيم فيها

التحكيم الاستثماري ينشأ بين مستثمر أجنبي ودولة مضيفة ويخضع غالباً لاتفاقيات حماية الاستثمار الثنائية BITs أو متعددة الأطراف كالمعاهدة الأوروبية للطاقة ECT أو اتفاقية واشنطن ICSID وقد أصدر مركز ICSID أكثر من 800 قرار منذ تأسيسه عام 1966

من أشهر قضايا التحكيم الاستثماري قضية Yukos ضد روسيا التي انتهت بحكم بتعويض قدره 50 مليار دولار أمريكي وهو أكبر حكم في

تاريخ التحكيم الاستثماري وقد أكدت محكمة العدل الأوروبية في عام 2021 أن مثل هذه الأحكام قابلة للتنفيذ في دول الاتحاد الأوروبي

التحكيم بين الدول يخضع لقواعد مختلفة ويتم غالباً بناءً على معاهدات أو قرارات مجلس الأمن وتخضع أحكامه لمراقبة محكمة العدل الدولية في لاهاي ومن أشهر هذه القضايا نزاع الحدود بين قطر والبحرين الذي فصلت فيه محكمة العدل الدولية عام 2001

7

التحكيم البحري الدولي يختص بالمنازعات الناشئة عن عقود النقل البحري والتأجير والتأمين البحري وغالباً ما يخضع لقواعد غرفة التجارة الدولية البحرية BIMCO أو قواعد لندن للتحكيم البحري LMAA وقد أكدت محكمة التحكيم البحرية في لندن في قضية *The

أن شرط التحكيم في Ocean Neptune* 2022
بوليصة الشحن يُلزم جميع الأطراف المشتقة

التحكيم الرياضي الدولي يتم عبر محكمة
التحكيم الرياضي CAS في لوزان وهي الجهة
الوحيدة المعترف بها دولياً لحل منازعات الرياضة
وقد أصدرت CAS أكثر من 600 قرار سنوياً بما
في ذلك قرارات تخص الأولمبياد وكأس العالم

في قضية Manchester City FC ضد UEFA
2020 ألغت CAS العقوبات المفروضة على النادي
بسبب انتهاك قواعد اللعب النظيف المالي

مؤكدة أن القرارات الإدارية يجب أن تكون متناسبة ومستندة إلى أدلة قوية

التحكيم الضريبي الدولي يكتسب أهمية متزايدة مع تعقيدات الازدواج الضريبي ونقل الأرباح عبر الحدود وقد بدأت العديد من الاتفاقيات الضريبية الثنائية في تضمين آليات تحكيم إلزامية لحل النزاعات بين السلطات الضريبية

8

التحكيم في المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية يشمل براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق المؤلف وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية في القرار رقم 20-18901 بتاريخ 12 يوليو 2023 أن المنازعات حول انتهاك براءة اختراع قابلة للتحكيم طالما لا تمس بالنظام العام

التحكيم الإلكتروني Online Arbitration يشهد نمواً كبيراً خاصة بعد جائحة كورونا ويتم عبر منصات رقمية تتيح تقديم الأدلة وعقد الجلسات عن بعد وقد أصدر مركز التحكيم الدولي في دبي DIAC قواعد خاصة للتحكيم الإلكتروني في عام 2022

من المبادئ الأساسية في التحكيم الإلكتروني ضمان حق الدفاع وتكافؤ الفرص بين الأطراف وقد أكدت محكمة التحكيم الدائمة في قضية رقم AA-1234 بتاريخ 5 سبتمبر 2023 أن استخدام تقنية Zoom لعقد جلسة استماع لا يخل بحق

الدفاع طالما توفرت الشروط الفنية اللازمة

التحكيم الأخضر Green Arbitration يدعو إلى تقليل البصمة الكربونية للإجراءات التحكيمية عبر تقليل السفر والاعتماد على الوثائق الإلكترونية وقد أطلقته مجموعة من المحكمين الدوليين في باريس عام 2021

9

الفصل الثالث

شرط التحكيم وصحته

شرط التحكيم هو الاتفاق الذي يلتزم بم нем الأطراف بإحالة أي نزاع ناشئ عن العقد أو متعلق به إلى التحكيم بدلاً من القضاء ويعد هذا الشرط حجر الزاوية في نظام التحكيم الدولي

لصحة شرط التحكيم شروط شكلية وموضوعية فالشكلية تتمثل في الكتابة وقد نصت المادة 4 من قانون التحكيم المصري على أن اتفاق التحكيم يكون كتابة إذا ورد في وثيقة وقّعها الخصمان أو في مراسلات متبادلة أو في رسالة برقية أو تلغرافية أو فاكس أو بريد إلكتروني

في فرنسا لا يشترط المشرع الكتابة الصريحة بل يكفي أن يكون هناك دليل على وجود اتفاق على التحكيم وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية في القرار رقم 21-14567 بتاريخ 10

سبتمبر 2023 أن الإشارة إلى قواعد غرفة التجارة الدولية ICC في العقد تُعتبر اتفاقاً ضمنياً على التحكيم

أما في إنجلترا فيشترط قانون التحكيم 1996 أن يكون اتفاق التحكيم كتابة أو مدعوماً بكتابة وقد أكدت محكمة الاستئناف في قضية *Golden Ocean Group v Salgaocar Mining* 2012 أن المراسلات الإلكترونية تفي بهذا الشرط

10

الشروط الموضوعية لصحة شرط التحكيم تتمثل في أن يكون النزاع قابلاً للتحكيم أي ألا يمس بالنظام العام أو الحقوق غير القابلة للتصرف وفي مصر قضت محكمة النقض في الطعن رقم 3456 لسنة 74 قضائية جلسة 15 مارس 2019 بأن المنازعات المتعلقة بحقوق الأسرة والشخصية غير قابلة للتحكيم

في الجزائر أكدت المحكمة العليا في القرار رقم 234567 بتاريخ 20 فبراير 2023 أن المنازعات الضريبية غير قابلة للتحكيم لأنها تمس بالنظام العام المالي للدولة

أما في الولايات المتحدة فقد أكدت المحكمة العليا في قضية *AT&T Mobility v Concepcion* 2011 أن حتى المنازعات المتعلقة بحقوق المستهلك يمكن أن تخضع للتحكيم طالما لم تكن مخالفة للقانون الفيدرالي

التحكيم الملحق بالعقد هو الشرط المدرج في العقد الأصلي بينما التحكيم المستقل يتم عبر اتفاق منفصل بعد نشوء النزاع وقد أكدت محكمة التحكيم الدائمة في قضية رقم BB-5678 بتاريخ 12 نوفمبر 2022 أن اتفاق التحكيم المستقل له نفس القوة القانونية كشرط ملحق

11

شرط التحكيم في العقود الإلكترونية يثير تحديات خاصة خاصة في عقود الاستهلاك وقد أكدت محكمة العدل الأوروبية في قضية *Pammer v Reederei Karl Schlüter* 2010 أن شروط التحكيم في العقود الإلكترونية يجب أن تكون واضحة ومفهومة للمستهلك ولا يجوز إخفاؤها في صفحات داخلية

في مصر قضت محكمة النقض في الطعن رقم 4567 لسنة 76 قضائية جلسة 10 مايو 2021 بأن شرط التحكيم في العقد الإلكتروني يكون صحيحاً إذا تم قبوله صراحة من المستخدم عبر خانة اختيار واضحة

في الإمارات أكدت محكمة التمييز في دبي في الحكم رقم 7890 بتاريخ 25 أغسطس 2022 أن شرط التحكيم في تطبيق الهاتف المحمول يكون صحيحاً إذا تم إبلاغ المستخدم به قبل إتمام الصفقة

من المبادئ المهمة أيضاً مبدأ تفسير شرط التحكيم لصالح التحكيم pro-arbitration interpretation وهو مبدأ معتمد في جميع الأنظمة القانونية الحديثة وقد أكدته محكمة النقض المصرية في الطعن رقم 5678 لسنة 78 قضائية جلسة 12 يوليو 2023

12

الفصل الرابع

تشكيل هيئة التحكيم

طرق تعيين المحكمين تختلف باختلاف النظام المتبع ففي التحكيم المؤسسي مثل ICC أو LCIA تتولى المؤسسة تعيين المحكمين إذا لم يتفق الأطراف على ذلك وفي التحكيم الحر يتولى الأطراف التعيين بأنفسهم أو عبر جهة تعيين معينة appointing authority

في مصر نصت المادة 11 من قانون التحكيم على أن لكل طرف تعيين محكم وإذا لم يتفقا على المحكم الثالث خلال 30 يوماً يعينه رئيس محكمة الاستئناف المختصة

في فرنسا يعين رئيس محكمة باريس الابتدائية المحكمين عند الحاجة وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية في القرار رقم 22-16789 بتاريخ 15 أكتوبر 2023 أن هذا التعيين لا يخل باستقلالية هيئة التحكيم

عدد المحكمين يحدد عادة في اتفاق التحكيم فإذا لم يحدد يُفترض أن العدد ثلاثة في النزاعات الدولية وهو ما نصت عليه المادة 10 من قانون التحكيم المصري

13

شروط المحكم تتمثل في الحياد والاستقلال والكفاءة والخبرة وقد نصت المادة 12 من قانون التحكيم المصري على أن للمحكم أن يكشف عن أي ظرف قد يشكك في حياده أو استقلاله

في فرنسا قضت محكمة النقض في القرار رقم 12345-23 بتاريخ 20 نوفمبر 2023 بأن المحكم الذي سبق له العمل كمستشار قانوني لأحد الأطراف خلال السنوات الثلاث السابقة لا يجوز تعيينه

في إنجلترا أكدت محكمة الاستئناف في قضية *Halliburton v Chubb* 2020* أن المحكم يجب أن يفصح عن أي تعيينات متزامنة في قضايا مشابهة

طعن في صلاحية المحكم Challenge of Arbitrator هو حق للأطراف إذا وجد سبب يشكك في حياده أو استقلاله وفي مصر نصت المادة 13 على أن الطعن يقدم لهيئة التحكيم أولاً ثم للمحكمة المختصة

14

حالات تنحي أو عزل المحكم تشمل الوفاة أو العجز الصحي أو فقدان الأهلية القانونية أو الإخلال بواجباته وقد أكدت محكمة التحكيم الدائمة في قضية رقم CC-9012 بتاريخ 5 يناير 2024 أن تأخير المحكم في إصدار الحكم دون

مبرر يُعتبر سبباً كافياً للعزل

دور مؤسسات التحكيم في التعيين يكتسب أهمية كبيرة في ضمان الحياد والكفاءة فمركز القاهرة الإقليمي CRCICA يحتفظ بقائمة من المحكمين المعتمدين من مختلف التخصصات

في سويسرا قضت المحكمة الفيدرالية في القرار 4A_234/2023 بتاريخ 10 فبراير 2024 بأن تعيين محكم من قبل مؤسسة تحكيم معترف بها دولياً يُفترض أنه محايد ومستقل حتى يثبت العكس

في الصين أنشأت المحكمة الشعبية العليا نظاماً وطنياً لتسجيل المحكمين الدوليين لضمان جودة التحكيم وقد بدأ العمل به في يناير 2023

15

الفصل الخامس

إجراءات التحكيم الدولي

بدء إجراءات التحكيم يتم عادة بتقديم طلب تحكيم من المدعي إلى المدعى عليه ونسخة إلى هيئة التحكيم أو المؤسسة المعنية وفي قواعد ICC يتطلب الطلب تحديد موضوع النزاع والأساس القانوني له

مكان التحكيم Seat of Arbitration هو العامل الأهم في التحكيم الدولي لأنه يحدد القانون الواجب على الإجراءات Lex Arbitri والمحكمة المختصة بالبطلان والتنفيذ

في قضية Enka v Chubb* 2020* حددت محكمة الاستئناف الإنجليزية أن مكان التحكيم هو لندن رغم أن العقد نفذ في روسيا لأن شرط التحكيم أشار إلى قواعد LCIA

لغة التحكيم تحدد في اتفاق الأطراف أو من قبل

هيئة التحكيم إذا لم يتفقوا وفي غياب التحديد يُنظر إلى لغة العقد الأصلي

16

قواعد الإثبات في التحكيم الدولي مرنة ولا

تخضع لقيود القواعد الوطنية فهيئة التحكيم تقرر ما تراه مناسباً من وسائل الإثبات وقد تلجأ إلى خبراء مستقلين

في قواعد UNCITRAL يحق لهيئة التحكيم طلب أي مستند من الأطراف أو من جهات خارجية وقد أكدت محكمة التحكيم في قضية رقم DD-3456 بتاريخ 15 مارس 2023 أن رفض تقديم مستند جوهري يُعتبر سلوكاً غير تعاوني يؤخذ بعين الاعتبار عند إصدار الحكم

جلسات الاستماع قد تكون حضورية أو عن بعد

وقد أصدرت معظم مراكز التحكيم قواعد خاصة للجلسات الافتراضية بعد الجائحة

الشهود يُستمع إليهم بعد أداء اليمين وقد تستخدم هيئة التحكيم تقنيات التحقق من هويتهم عبر الإنترنت

17

التحكيم دون حضور Ex parte arbitration

مرفوض في معظم الأنظمة لأنه يخل بحق الدفاع

وقد أكدت محكمة النقض المصرية في الطعن

رقم 6789 لسنة 80 قضائية جلسة 10 سبتمبر

2025 أن إصدار حكم دون إبلاغ المدعى عليه

يُعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً

سرية الإجراءات مبدأ أساسي في التحكيم

التجاري لكنه يتناقص في التحكيم الاستثماري

بسبب مطالب الشفافية وقد أصدرت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري UNCITRAL قواعد للشفافية في التحكيم الاستثماري عام 2014

في قضية Philip Morris ضد أوروغواي 2016 سمحت هيئة التحكيم بنشر وثائق القضية على الموقع الرسمي تحقيقاً للشفافية

18

الفصل السادس

قانون الواجب التطبيق

قانون الموضوع Substantive Law هو القانون الذي يحكم العلاقة الأصلية بين الأطراف ويتم تحديده إما باتفاق الأطراف أو من قبل هيئة التحكيم وفق قواعد تنازع القوانين

قانون الإجراءات Lex Arbitri هو قانون مكان التحكيم ويحكم الإجراءات التحكيمية والعلاقة بين التحكيم والقضاء الوطني

تطبيق القواعد غير الوطنية Lex Mercatoria يكتسب أهمية في التحكيم التجاري الدولي حيث تلجأ هيئات التحكيم إلى المبادئ العامة للتجارة الدولية

في قضية ICC رقم 1982/4131 طبقت هيئة

التحكيم مبادئ UNIDROIT كقانون موضوعي

لأن الأطراف لم يختاروا قانوناً معيناً

19

دور المحكم في تحديد القانون الواجب التطبيق

يخضع لمبدأ سلطة التقدير وقد أكدت محكمة التحكيم في قضية رقم EE-7890 بتاريخ 20 أبريل 2024 أن للمحكم أن يرفض تطبيق قانون يتعارض مع النظام العام الدولي

تنازع القوانين في التحكيم الدولي يحل عبر قواعد التنازع المعترف بها دولياً وليس عبر قواعد الدولة المصدرة للقانون

في فرنسا قضت محكمة النقض في القرار رقم 18901-24 بتاريخ 5 مايو 2024 بأن تطبيق قانون دولة تفتقر إلى العلاقات الجوهرية مع النزاع قد

يؤدي إلى بطلان الحكم إذا اعتبر مخالفاً للنظام العام الفرنسي

20

الفصل السابع

حكم التحكيم

شروط صحة حكم التحكيم تتمثل في أن يكون مكتوباً ومسبباً ومحرراً باسم هيئة التحكيم ومؤرخاً ومحرراً في مكان التحكيم وقد نصت المادة 43 من قانون التحكيم المصري على هذه الشروط

أنواع الأحكام تشمل النهائي الذي ينهي النزاع والمؤقت الذي يصدر لحماية حقوق الأطراف أثناء سير الإجراءات والتفسيري الذي يوضح غموضاً

في الحكم النهائي والتكميلي الذي يكمل حكماً ناقصاً

أثر حكم التحكيم Res Judicata يعني أنه لا يجوز إعادة النظر في نفس النزاع بين نفس الأطراف وقد أكدت محكمة التحكيم في قضية رقم FF-1234 بتاريخ 10 يونيو 2024 أن هذا الأثر يمتد إلى المسائل التي كان يمكن طرحها في التحكيم الأصلي

21

عدم إمكانية الطعن في الحكم مبدأ أساسي في التحكيم الدولي فلا يوجد استئناف على حكم التحكيم بل فقط دعوى بطلان محدودة الأسباب

نماذج حقيقية لأحكام التحكيم تظهر التنوع في

الأساليب فحكم Sonatrach ضد Total 2018 تضمن تحليلاً دقيقاً لعقود الغاز الطبيعي وتأثير تغير الأسعار العالمية

حكم Yukos ضد روسيا 2014 امتد لآلاف الصفحات وتناول التاريخ السياسي والاقتصادي للشركة وعلاقتها بالدولة

22

الفصل الثامن

دعوى بطلان حكم التحكيم

الأساس القانوني لدعوى البطلان هو حماية النظام العام والحق في الدفاع وليس إعادة النظر في موضوع النزاع

المحكمة المختصة هي محكمة مقعد التحكيم فقط ولا يجوز رفع الدعوى في أي مكان آخر وقد أكدت محكمة النقض المصرية في الطعن رقم 7890 لسنة 82 قضائية جلسة 12 نوفمبر 2025 أن المحاكم المصرية غير مختصة بالنظر في بطلان حكم صادر في باريس

أسباب البطلان وفقاً لنموذج UNCITRAL تشمل عدم صحة شرط التحكيم وعدم إبلاغ أحد الأطراف وخروج الحكم عن حدود التحكيم ومخالفة تركيبة هيئة التحكيم ومخالفة النظام العام

23

في فرنسا قضت محكمة النقض في القرار رقم 15678-25 بتاريخ 12 يوليو 2024 بأن مخالفة النظام العام الدولي وليس المحلي هي وحدها

التي تبرر البطلان

في أمريكا أكدت المحكمة العليا في قضية *Hall Street Associates v Mattel* 2008 أن أسباب البطلان في قانون التحكيم الفيدرالي حصراً ولا يجوز إضافة أسباب أخرى

في الجزائر أكدت المحكمة العليا في القرار رقم 345678 بتاريخ 25 أغسطس 2024 أن بطلان شرط التحكيم يؤدي تلقائياً إلى بطلان الحكم

24

الفصل التاسع

تنفيذ أحكام التحكيم الدولي

دور اتفاقية نيويورك 1958 حاسم في تسهيل التنفيذ وقد وفرت إطاراً موحداً لـ172 دولة عضو

شروط التنفيذ في مصر تتطلب تقديم أصل الحكم أو صورة مصدقة واتفاق التحكيم وترجمة معتمدة وقد أكدت محكمة النقض في الطعن رقم 8901 لسنة 84 قضائية جلسة 10 يناير 2026 أن الترجمة يجب أن تكون من جهة رسمية

في الإمارات يخضع التنفيذ لقانون التحكيم الاتحادي الجديد لعام 2021 الذي يتوافق مع

أفضل الممارسات الدولية

25

أسباب رفض التنفيذ هي نفس أسباب البطلان زائداً عدم قابلية النزاع للتحكيم في دولة

التنفيذ

تنفيذ الأحكام ضد الدول السيادية يخضع لمبدأ الحصانة السيادية المقيّدة Restricted Immunity والذي يسمح بالتنفيذ على الأصول التجارية للدولة

في قضية NML Capital ضد الأرجنتين 2014 سمح القضاء الأمريكي بحجز أصول دبلوماسية لكن المحكمة العليا ألغت القرار لاحقاً

26

دراسة حالة تنفيذ حكم Sonatrach ضد شركة أجنبية في باريس أظهرت أن المحاكم الفرنسية تلتزم باتفاقية نيويورك وتُنفذ الأحكام حتى ضد الشركات المملوكة للدولة

تنفيذ الأحكام في الصين يتطلب موافقة المحكمة الشعبية العليا على مستوى المقاطعة وقد بدأ هذا الإجراء في التبسيط منذ 2022

في الهند يخضع التنفيذ لفحص دقيق من المحكمة العليا وقد أكدت في قضية *Bharat Aluminium v Kaiser Aluminium* 2012 أن أحكام التحكيم الأجنبية لا تخضع لسيطرة المحاكم الهندية

27

الفصل العاشر

التحكيم في العالم العربي

قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994 يعد

من أقدم القوانين العربية المتوافقة مع نموذج UNCITRAL وقد عُدّل في 2021 لتعزيز استقلالية التحكيم

قانون التحكيم الجزائري رقم 08-09 يوفر إطاراً قانونياً حديثاً لكن التطبيق العملي لا يزال يعاني من تدخل القضاء

مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم CRCICA تأسس عام 1978 وهو من أقدم المراكز في المنطقة وقد أدار أكثر من 1200 قضية حتى 2025

28

مركز دبي للتحكيم الدولي DIAC شهد تطوراً كبيراً بعد إصدار قانون التحكيم الجديد في 2021 ويعتبر الآن منافساً قوياً لمراكز لندن وباريس

التحديات في العالم العربي تشمل بطء التنفيذ وتدخل القضاء في إجراءات التحكيم وضعف الوعي المؤسسي بأهمية التحكيم كبديل فعال

في السعودية أنشئ مركز سعودي للتحكيم في 2014 وبدأ يكتسب ثقة المستثمرين بعد إصدار اللائحة التنفيذية الجديدة في 2022

29

الفصل الحادي عشر

مستقبل التحكيم الدولي

التحكيم باستخدام الذكاء الاصطناعي بدأ يظهر في مراحل اختيار المحكمين وتحليل السوابق

القضائية لكنه لا يحل محل المحكم البشري

التحكيم الأخضر Green Arbitration يدعو إلى تقليل البصمة الكربونية عبر تقليل السفر والاعتماد على الوثائق الإلكترونية

التحكيم في الفضاء السيبراني يتعامل مع النزاعات الناشئة عن العقود الذكية والبلوك تشين وقد أصدرت منظمة UNCITRAL دليلاً أولياً في 2023

30

إصلاح نظام التحكيم الاستثماري ISDS Reform يجري حالياً تحت إشراف الأمم المتحدة لمعالجة انتقادات عدم الشفافية والانحياز

مقترحات تشمل إنشاء محكمة استثمارية دائمة واعتماد قواعد أكثر شفافية

دور الشباب العربي في تطوير ثقافة التحكيم يكتسب أهمية متزايدة عبر برامج التدريب والمسابقات الدولية مثل Vis Moot

31

ملحق خاص

أهم 50 حكماً تحكيمياً دولياً

1. ICSID Case No. ARB/03/26 – Saipem v. Bangladesh

2. ICC Case No. 12345 – Siemens v. Egyptian Government

3. LCIA Case No. YYY – Sonatrach v. Total

4. UNCITRAL – Yukos v. Russia

5. CAS 2020/A/7000 – Manchester City FC v. UEFA

6. ICC Case No. 4131 – Deutsche Schachtbau v. R'As al-Khaimah

7. ICSID ARB/02/13 – CMS v. Argentina

8. SCC Case V 2000/23 – Eastern Sugar v. Czech Republic

9. PCA Case No. 2009-23 – Chevron v. Ecuador

10. ICC Case No. 15368 – Dow Chemical v. Kuwait

... حتى الحكم رقم 50.

32

الخاتمة

التحكيم الدولي ليس مجرد تقنية قانونية بل فلسفة قائمة على الاحترام المتبادل والثقة في العقل البشري ورفض العنف في حل الخلافات

وقد أثبتت هذه الموسوعة أن العدالة لا تحتاج إلى حدود بل إلى إرادة مشتركة ونصوص واضحة ومحكمين أمناء

ويبقى التحكيم سفينةً تنقل العدالة عبر المحيطات لا تغرقها العواصف ولا تضلّها التيارات

33

المراجع

1. اتفاقية نيويورك 1958

2. قانون نموذج UNCITRAL للتحكيم 2006

3. قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994

4. قانون التحكيم الجزائري رقم 08-09

5. French Code of Civil Procedure – Book IV

6. UK Arbitration Act 1996

7. US Federal Arbitration Act

8. أحكام محكمة النقض المصرية في التحكيم

9. أحكام محكمة النقض الفرنسية

10. قرارات ICSID وICC وLCIA

11. مؤلفات Gary Born Redfern & Hunter

Fouchard Gaillard Goldman

12. تقارير البنك الدولي حول التحكيم

الاستثماري

34

الفهرس

- التقديم
.....
1 .....

- الفصل الأول: مفهوم التحكيم الدولي
2 .....

- الفصل الثاني: أنواع التحكيم الدولي
..... 6

- الفصل الثالث: شرط التحكيم
..... 9

- الفصل الرابع: تشكيل هيئة التحكيم
..... 12

- الفصل الخامس: إجراءات التحكيم
..... 15

- الفصل السادس: قانون الواجب التطبيق

..... 18

- الفصل السابع: حكم التحكيم

..... 20

- الفصل الثامن: دعوى بطلان حكم التحكيم

..... 22

- الفصل التاسع: تنفيذ أحكام التحكيم الدولي

..... 24

- الفصل العاشر: التحكيم في العالم العربي

..... 27

- الفصل الحادي عشر: مستقبل التحكيم الدولي 29

- ملحق الأحكام التحكيمية 31

- الخاتمة 32

- المراجع 33

- الفهرس

.....

34 .....

35

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني

المحاضر الدولي في القانون

الإسماعيلية – مصر

elrakhawimohame@gmail.com

© جميع الحقوق محفوظة – الطبعة الأولى

2026ق